

أثر التحكم المؤسسي في تعزيز الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر (دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في بعض المصارف لمدينة السليمانية / إقليم كردستان العراق)

م.م. هيمن كريم عبدالكريم¹

¹ جامعة التنمية البشرية – السليمانية; hemnkrim4848@gmail.com

المؤلف المراسل: م.م. هيمن كريم عبدالكريم *

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر التحكم المؤسسي في تعزيز الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر من خلال دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في بعض المصارف لمدينة السليمانية / إقليم كردستان العراق. وانطلق البحث من أهمية التحكم المؤسسي بوصفه إطاراً تنظيمياً ورقابياً يساهم في تعزيز الشفافية والإفصاح، وترسيخ المساءلة والمسؤولية، وتفعيل دور مجلس الإدارة، وتحسين نظم الرقابة الداخلية، بما ينعكس على كفاءة إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي للمصارف.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة بلغت (50) فرداً من العاملين في المصارف المبحوثة، شملت المديرين ورؤساء الأقسام والعاملين في الوحدات المالية والرقابية وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي. وتم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بالاعتماد على برنامج (SPSS V.24) بهدف اختبار فرضيات البحث وتحليل طبيعة العلاقات بين متغيراتها. أظهر نتائج البحث وجود مستوى جيد من تطبيق التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر والأداء المالي في المصارف المبحوثة. كما بينت النتائج وجود تأثير معنوي للتحكم المؤسسي في إدارة المخاطر المالية، ووجود تأثير معنوي لإدارة المخاطر في الأداء المالي. كذلك أثبتت النتائج وجود تأثير غير مباشر معنوي للتحكم المؤسسي في الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر، مما يشير إلى أن إدارة المخاطر المالية تؤدي دوراً وسيطاً مهماً في تعزيز أثر التحكم المؤسسي على الأداء المالي. وفي ضوء النتائج، أوصى البحث بضرورة تعزيز ممارسات التحكم المؤسسي في المصارف، ولا سيما في مجالات الشفافية والإفصاح والرقابة الداخلية، فضلاً عن تطوير أنظمة إدارة المخاطر المالية وربطها بصورة أكبر بعمليات اتخاذ القرار المالي، بما يساهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاحية: التحكم المؤسسي، إدارة المخاطر، الأداء المالي، المصارف في مدينة السليمانية.

1. المقدمة

من خلال دراسة ميدانية لعينة من المصارف لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق.

ويهدف البحث إلى بيان طبيعة العلاقات التأثيرية بين متغيراتها الرئيسية، والكشف عن مدى إسهام التحكم المؤسسي في تحسين الأداء المالي، وانعكاس ذلك على إدارة المخاطر في المصارف المبحوثة. وانسجاماً مع طبيعة المشكلة وأهميتها، تم تنظيم البحث الحالي في أربعة مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول المنهجية العلمية للبحث، في حين خُصص المبحث الثاني للإطار النظري، أما المبحث الثالث فقد ركّز على الإطار العملي، في حين اختتم البحث بالمبحث الرابع الذي تناول أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تعزيز الأداء المالي على المستوى التطبيقي والبحثي.

1.1 المبحث الأول: منهجية البحث

يعرض الإطار المنهجي للبحث الحالي من خلال بيان مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفرضياته، ومجتمعه وعينته، فضلاً عن حدوده، بما يوفر أساساً منهجياً واضحاً لتحليل موضوع البحث واختبار العلاقات بين متغيراته.

يشهد القطاع المصرفي في الوقت الحاضر تطورات متسارعة وتحديات متزايدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والمالية واتساع نطاق المخاطر التي تواجه المصارف في بيئة العمل المعاصرة، الأمر الذي جعل من الضروري اعتماد أساليب إدارية ورقابية حديثة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة الأداء. ومن بين هذه الأساليب يبرز التحكم المؤسسي بوصفه إطاراً مهماً يساهم في تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، ويعزز الشفافية والإفصاح، ويرسخ المساءلة والمسؤولية، ويدعم فاعلية مجلس الإدارة، فضلاً عن دوره في تقوية الرقابة الداخلية والالتزام. وفي ضوء الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي، تبرز إدارة المخاطر المالية باعتبارها من الوظائف الأساسية التي لا يمكن للمصارف الاستغناء عنها، لما لها من دور في تحديد المخاطر وتحليلها ومتابعتها والحد من آثارها المحتملة. كما أن نجاح المصارف في إدارة هذه المخاطر ينعكس بصورة مباشرة على قدرتها في المحافظة على مستويات مناسبة من الأداء المالي، الذي يمثل محصلة مهمة لسلامة القرارات الإدارية والمالية وفعاليتها، ويظهر من خلال مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة المالية والملاءة المالية. وانطلاقاً من ذلك، يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على أثر التحكم المؤسسي في تعزيز الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر،

1.1.1 أولاً: مشكلة البحث

تتبع مشكلة البحث من أن المصارف تعمل في بيئة تتسم بارتفاع مستويات المخاطر وتعدد القرارات المالية، الأمر الذي يجعل من التحكم المؤسسي عاملاً أساسياً في توجيه الأداء الإداري والمالي نحو الكفاءة والانضباط. فعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للتحكم المؤسسي في المؤسسات المالية، إلا أن مستوى تطبيق مبادئه وأبعاده قد يختلف من مصرف إلى آخر، كما أن درجة انعكاسه على إدارة المخاطر المالية وعلى الأداء المالي قد لا تكون بالوضوح الكافي، ولا سيما في البيئة المصرفية لمدينة السليمانية. وفي ضوء ذلك، تظهر الحاجة إلى دراسة هذه العلاقات بصورة ميدانية، للكشف عن طبيعة تأثير التحكم المؤسسي في إدارة المخاطر المالية، ومدى انعكاس كل من التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية على الأداء المالي. وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: "ما أثر التحكم المؤسسي في تعزيز الأداء المالي، وما انعكاس ذلك على إدارة المخاطر في المصارف عينة البحث لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق؟" ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. ما مدى تأثير التحكم المؤسسي بأبعاده في إدارة المخاطر المالية؟
2. ما مدى تأثير التحكم المؤسسي بأبعاده في الأداء المالي؟
3. ما مدى تأثير إدارة المخاطر المالية في الأداء المالي؟
4. هل تؤدي إدارة المخاطر المالية دوراً وسيطاً في العلاقة بين التحكم المؤسسي والأداء المالي؟

1.1.2 ثانياً: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله، إذ تجمع بين ثلاثة متغيرات ذات صلة مباشرة بعمل المصارف، وهي التحكم المؤسسي، وإدارة المخاطر، والأداء المالي. ويبرز أهميته في ظل الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة الأداء في المؤسسات المصرفية، ولا سيما في البيئات التي تتطلب مزيداً من التطوير في النظم الإدارية والرقابية. ويتمثل الأهمية النظرية للبحث في أنه يسلم الضوء على العلاقة بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية والأداء المالي ضمن إطار واحد، بما يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالإدارة المالية والمصرفية، ويوفر أساساً نظرياً يمكن الاستفادة منه في الدراسات اللاحقة. كما أنها تسعى إلى توضيح كيفية انعكاس أبعاد التحكم المؤسسي على إدارة المخاطر المالية وعلى الأداء المالي، الأمر الذي يمنح الدراسة قيمة معرفية واضحة.

أما الأهمية العملية، فتتمثل في أن نتائج الدراسة يمكن أن تساعد إدارات المصارف في التعرف على الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز في مجال التحكم المؤسسي، بما ينعكس على تحسين إدارة المخاطر المالية ورفع مستوى الأداء المالي. كما يمكن أن تفيد الجهات الرقابية وصانعي القرار في بناء سياسات وإجراءات أكثر فاعلية لتطوير العمل المصرفي، وتحسين مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة والملاءة المالية في المصارف.

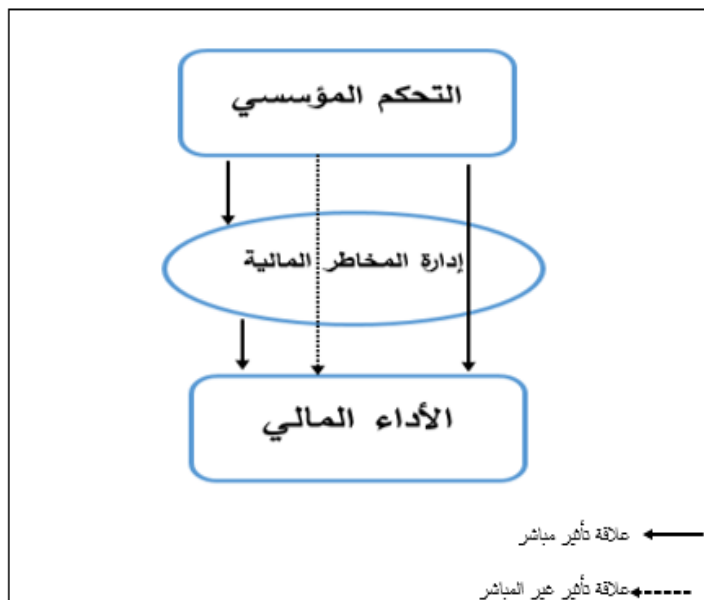
1.1.3 ثالثاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في بيان أثر التحكم المؤسسي في تعزيز الأداء المالي وانعكاسه على إدارة المخاطر المالية في المصارف عينة البحث لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق. وينبثق عن هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف

الفرعية التي تساعد على الإحاطة بجوانب الموضوع وتحليل علاقاته بصورة أدق، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

1. التعرف على مستوى تطبيق التحكم المؤسسي في المصارف عينة البحث من خلال أبعاده المتمثلة في الشفافية والإفصاح، والمساءلة والمسؤولية، وفاعلية مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية والالتزام.
2. بيان أثر التحكم المؤسسي بأبعاده مجتمعةً في إدارة المخاطر المالية.
3. تحليل أثر التحكم المؤسسي بأبعاده مجتمعةً في الأداء المالي.
4. التعرف على أثر إدارة المخاطر المالية في الأداء المالي.
5. الكشف عن الدور الوسيط لإدارة المخاطر المالية في العلاقة بين التحكم المؤسسي والأداء المالي.
6. تقديم مجموعة من النتائج والمقترحات التي يمكن أن تفيد إدارات المصارف في تحسين ممارسات التحكم المؤسسي وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر ودعم الأداء المالي.

1.1.4 رابعاً: مخطط البحث الفرضي



الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من اعداد الباحث

1.1.5 خامساً: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه فقد تمت صياغة فرضيات البحث بما ينسجم مع طبيعة العلاقات بين متغيراتها الرئيسة، وهي: التحكم المؤسسي، وإدارة المخاطر المالية، والأداء المالي، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتحكم المؤسسي بأبعاده مجتمعةً في إدارة المخاطر المالية لدى المصارف عينة البحث لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتحكم المؤسسي بأبعاده مجتمعةً في الأداء المالي لدى المصارف عينة البحث لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق.

- **Publisher:** University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034
- **Journal Website** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, Volume: [1], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12569]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

يتضح من الجدول أن عدد الاستثمارات المستردة بلغ 50 استثماراً من أصل 59 استثماراً موزعة، أي إن عدد الاستثمارات غير المستردة بلغ 9 استثمارات. وقد تركز العدد الأكبر من الاستثمارات غير المستردة في مصرف أهلي عراق بواقع 4 استثمارات، يليه بانكي باخان بواقع استثمارتين، في حين لم تُسترد استثمار واحدة من كل من بانكي جيهان، وحكومي/بانكي سه روه ري، وبنك التنمية، ويبين الجدول أن بنك التنمية تسلم 13 استثماراً، وتم استرداد 12 استثماراً منها، بينما لم تُسترد استثمار واحدة فقط. وبصورة عامة، فإن ارتفاع نسبة الاسترداد يدل على تعاون جيد من المصارف المبحوثة، ويساعد على توفير بيانات كافية لإجراء التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

1.1.7 سابعاً: حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بعدد من الحدود التي ترسم إطارها العام وتحدد مجال تطبيقها، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على بحث أثر التحكم المؤسسي في تعزيز الأداء المالي وانعكاسه على إدارة المخاطر المالية، من خلال التركيز على أبعاد التحكم المؤسسي المتمثلة في الشفافية والإفصاح، والمساءلة والمسؤولية، وفاعلية مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية والالتزام، فضلاً عن الأداء المالي بأبعاده المتمثلة في الربحية والسيولة والكفاءة المالية والملاءة المالية.

الحدود المكانية: يقتصر البحث على المصارف العاملة لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق.

الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في الأفراد العاملين في المصارف المبحوثة، ولا سيما الفئات الإدارية والمالية والرقابية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في المدة التي جرى خلالها إعداد الجانب الميداني للدراسة وتوزيع الاستبانة وجمع البيانات وتحليلها.

1.1.8 ثامناً: أسلوب جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات المنبثقة عن مخططها الفرضي ومن أجل جمع البيانات والمعلومات اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر والأساليب على النحو الآتي:

1- **الإطار النظري:** اعتمد الباحث في تناول الجانب النظري على مصادر عربية واجنبية، كما تم الاستفادة من الإنترنت لجمع الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة ومتابعة المستجدات العلمية ذات الصلة.

2- **الإطار الميداني:** استخدم الباحث استثمار الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني، وقد تم تصميم الاستثمار بحيث تكون قادرة على تشخيص وقياس متغيرات الدراسة، مع مراعاة سهولة فهمها من قبل الأفراد المستجيبين في البحث، ومتكونة من محورين رئيسيين الأول تتعلق بالمعلومات الديموغرافية بالأفراد المبحوثين، والثاني يتكون من ثلاثة أجزاء: التحكم المؤسسي، إدارة المخاطر المالية، والأداء المالي، وتبين الجدول (2) الموثوقية و المصدقية .

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لإدارة المخاطر المالية بأبعادها مجتمعة في الأداء المالي لدى المصارف عينة البحث لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق.

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة تأثير غير مباشرة ذات دلالة معنوية للتحكم المؤسسي في الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر المالية بوصفها متغيراً وسيطاً لدى المصارف عينة البحث لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق.

1.1.6 سادساً: مجتمع البحث وعينه

يتمثل مجتمع البحث في المصارف العاملة لمدينة السليمانية – إقليم كردستان/العراق، بوصفه المجال التطبيقي الذي يسعى البحث إلى التعرف من خلاله على مستوى التحكم المؤسسي، ودوره في تعزيز الأداء المالي، وانعكاس ذلك على إدارة المخاطر المالية. ويشمل عينة البحث الأفراد العاملين في هذه المصارف ممن تتصل مهامهم الإدارية والمالية والرقابية بموضوع الدراسة، مثل المديرين، ومعاونيهم ورؤساء الأقسام، والعاملين في الوحدات المالية والرقابية ووحدات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. ممن يمتلكون المعرفة والخبرة الكافية بطبيعة إجراءات التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي، وذلك لضمان الحصول على إجابات أكثر دقة وموضوعية. وقد تم اختيار هذه العينة بما يتناسب مع طبيعة الدراسة الميدانية وأهدافها، وبما يتيح تمثيل الفئات الأكثر ارتباطاً بمتغيرات الدراسة. ولجمع البيانات الميدانية، اعتمد الباحث الاستبانة أداة رئيسية للبحث، وصيغت فقراتها بما ينسجم مع متغيرات البحث وأبعاده، وتم تصميمه وفق مقياس ليكرت الخماسي، وعلى النحو الآتي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، والتي تندرج من (5) إلى (1) على التوالي وبهدف قياس الصدق والثبات للاستبانة، وذلك لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات الاستبانة وتحليل آرائهم بشأن موضوع البحث. في الجدول رقم (1) تم توزيع 59 استثماراً استبيان على المصارف المشمولة بعينة الدراسة، وتم استرداد 50 استثماراً صالحة للتحليل من مجموع 59 استثماراً، في حين بلغ عدد الاستثمارات غير المستردة 9 استثمارات. وبذلك بلغت نسبة الاسترداد 84.7% من مجموع الاستثمارات الموزعة، وهي نسبة مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة الميدانية. ويظهر الجدول (1) عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل ونسبة الاستثمارات من كل المصارف.

الجدول (1) احصائية لأعداد استثمارات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

ت	اسم المصرف	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الغير المسترجعة	نسبة الاستثمارات المسترجعة الصالحة للتحليل
1	حكومي/سروري	12	11	1	91.67%
2	جيهان	10	9	1	90%
3	أهلي عراقي	13	9	4	69.23%
4	باخان	11	9	2	81.82%
5	التنمية	13	12	1	92.31%
	المجموع	59	50	9	84.75%

الجدول (2) الموثوقية و المصادقية

المتغيرات	ألفا كرونباخ	الثبات المركب	متوسط التباين المستخرج
التحكم المؤسسي	0.904	CR	AVE
إدارة المخاطر المالية	0.846	0.919	0.522
الأداء المالي	0.941	0.886	0.539
		0.949	0.543

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

يبين الجدول الثاني نتائج اختبار الموثوقية والمصادقية التقاربية لمتغيرات الدراسة. أظهرت قيم معامل ألفا كرونباخ مستويات مرتفعة لجميع المتغيرات. بلغت قيمة متغير التحكم المؤسسي 0.904، ومتغير إدارة المخاطر المالية 0.846، ومتغير الأداء المالي 0.941. كل هذه القيم تفوق الحد المقبول 0.70. هذا يدل على أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي. كما أظهرت نتائج الثبات المركب قيماً مرتفعة تجاوزت 0.70. سجلت قيمة الثبات المركب 0.919 و 0.886 و 0.949 على التوالي. هذا يعزز من موثوقية النموذج المستخدم في الدراسة. للمتوسط التباين المستخرج، بلغت قيمته 0.522 و 0.539 و 0.543. كل هذه القيم أعلى من الحد الأدنى المقبول 0.50. هذا يشير إلى تحقق الصدق التقاربي لكافة المتغيرات. بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن نموذج القياس يتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والمصادقية. هذا يدعم صلاحية استخدام هذه المتغيرات في تحليل العلاقات واختبار فرضيات الدراسة.

1.2 المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1.2.1 أولاً: التحكم المؤسسي

1- مفهوم التحكم المؤسسي

يقصد بالتحكم المؤسسي ذلك النظام الذي تُدار وتُراقب من خلاله الشركة أو الوحدة الاقتصادية، بما ينظم العلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ويحدد في الوقت نفسه الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها وآليات متابعة الأداء وتقويمه. ومن هذا المنظور لا يقتصر التحكم المؤسسي على جانب رقابي ضيق، بل يمثل إطاراً متكاملاً لتوزيع الواجبات والمسؤوليات، وضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة، بما يحقق التوازن بين المصالح المختلفة داخل المؤسسة وخارجها (محمود وآخرين، 2011: 1)، كما عُبِّرَ عنه أيضاً بوصفه مجموعة من العلاقات والإجراءات والأساليب التي تُستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها على نحو يكفل تطوير الأداء وتعظيم منفعة المساهمين ومراعاة مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة (يعقوب والغانمي، 2010: 5). وفي الأدبيات الحديثة يُنظر إليه كذلك على أنه منظومة من العمليات والسياسات والقوانين والمؤسسات التي توجه سلوك المنظمة وتضبط عملياتها وتدير العلاقة بين الأطراف المختلفة فيها، ولا سيما المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (Said، 2025: 2). ويظهر من التعريفات السابقة أن جوهر التحكم المؤسسي يتمثل في إقامة هيكل تنظيمي ورقابي يضمن حسن توجيه المؤسسة ومنع الانفراد بالقرار أو إساءة استعمال السلطة، ولذلك ارتبط المفهوم عملياً بتحسين كفاءة الإدارة، وتعزيز الشفافية، وتحديد المسؤوليات على نحو واضح، فضلاً عن تقوية الرقابة على الأداء وحماية حقوق

المساهمين وأصحاب المصالح. وبذلك فإن التحكّم المؤسسي لا يمثل مجرد مجموعة تعليمات أو قواعد شكلية، بل هو نظام يهدف إلى بناء بيئة مؤسسية رشيدة تجعل الإدارة أكثر التزاماً بالأهداف المرسومة وأكثر خضوعاً للمساءلة، وهو ما يفسر استعماله الواسع بوصفه أداة لتوجيه المؤسسات نحو الكفاءة والاستقرار والاستدامة (الدوغجي، 2009: 3)، ويجعله في التطبيق المصرفي إطاراً لإدارة المصارف ومراقبتها بما يحقق العدالة والمساواة والوضوح في المعلومات وتحديد مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وحقوقهم (محمود وآخرين، 2011: 1).

2- أهمية التحكم المؤسسي

تتبع أهمية التحكم المؤسسي من دوره في تعزيز الثقة بالمؤسسة وبمخرجاتها المالية والإدارية، ولا سيما في البيئات التي تتسع فيها الفجوة بين الملكية والإدارة، إذ يسهم في وضع ضوابط تحد من الانحرافات الإدارية والمالية، وتدعم الإفصاح والشفافية، وتحسن نوعية المعلومات المتاحة لأصحاب المصالح. ولهذا فإن تبني مبادئ التحكم المؤسسي يساعد على حماية حقوق المساهمين، ورفع كفاءة العمل المؤسسي، والحد من الفساد وسوء الإدارة، كما يسهم في تقوية استمرارية المؤسسات وتقليل احتمالات تعرضها للفشل أو الأزمات المالية (محمود وآخرين، 2011: 3). وفي الاتجاه نفسه، تبرز أهمية التحكم المؤسسي في كونه يسهم في تطوير الممارسات المحاسبية ورفع جودة المعلومات والتقارير المالية، وهو ما ينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين ويشجع الاستثمار ويحافظ على سمعة الشركات واستمراريتها في السوق (الدوغجي، 2009: 3)، كما أن الالتزام بقواعد الحوكمة يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية على التقارير المالية ويزيد من عدالة الإفصاح عنها (يعقوب والغانمي، 2010: 3). وتزداد أهمية التحكم المؤسسي في البيئات المصرفية والمالية بسبب حساسية القرارات فيها وارتباطها المباشر بحقوق المودعين والمستثمرين وسائر أصحاب المصالح؛ فوجود آليات رقابية فعالة مثل لجان التدقيق والرقابة على الإدارة التنفيذية يعزز من جودة القوائم المالية، ويقلل من فرص الغش والتلاعب، ويرفع من مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة (عبد اللطيف، 2007: 365-366). كما أن فعالية التحكم المؤسسي تسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد، وخفض المخاطر بالنسبة للمستثمرين، وتهيئة مناخ أكثر جاذبية للاستثمار، فضلاً عن دعم الأداء والقدرة التنافسية للمؤسسات على المدى الطويل (Said، 2025: 2-3). ومن ثم فإن أهمية التحكم المؤسسي لا تقف عند حدود الرقابة فقط، بل تمتد إلى كونه ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار المؤسسي، وتحسين جودة القرارات، وتعزيز الثقة بالأسواق والمؤسسات المالية على حد سواء (الدوغجي، 2009: 3).

1.2.2 ثانياً: إدارة المخاطر المالية

1- مفهوم إدارة المخاطر المالية

تُعَد إدارة المخاطر المالية من المفاهيم الإدارية والمالية الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل بيئة الأعمال المعاصرة، ويُقصد بها العملية المنظمة التي تتضمن تشخيص المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة، ثم تحليلها وقياسها ومتابعتها واتخاذ الإجراءات الملائمة للحد من أثارها السلبية أو السيطرة عليها. وبذلك فهي لا تقتصر على مجرد التعرف على المخاطر، بل تشمل أيضاً بناء سياسات وإجراءات تمكن الإدارة من التعامل مع مصادر عدم التأكد المالي بكفاءة، بما يحافظ على توازن المؤسسة واستقرارها المالي (بن

- Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034
- Journal Website: <https://sjh.univsul.edu.iq/>, Volume: [1], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12569]
- Submission Date: [6/6/2026], Revised Date: [7/6/2026], Accepted Date: [30/6/2026], Published Date: [30/9/2026]

إدارة المخاطر بالتخطيط الاستراتيجي وتحسين الأداء المؤسسي العام عندما تُمارَس ضمن إطار إداري متكامل (Nocco & Stulz, 2006: 10).

1.2.3 ثالثاً: الأداء المالي

1- مفهوم الأداء المالي

يُعدّ الأداء المالي من المفاهيم الأساسية في الدراسات المالية والمحاسبية، لأنه يعكس حصيلة الأنشطة والقرارات التي تتخذها الإدارة في مجال استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المرسومة. ومن هذا المنطلق يُنظر إلى الأداء المالي بوصفه محصلة نهائية لمدى كفاءة المؤسسة في إدارة أموالها واستثمار موجوداتها وتوليد العوائد المناسبة، لذلك فإنه يُقاس عادة من خلال مجموعة من المؤشرات التي تكشف مستوى الربحية والسيولة والكفاءة والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية (السعدي وكريم، 2024: 260). كما يُفهم الأداء المالي على أنه أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وتقويم قدرتها على تحقيق أهدافها المالية في الأجلين القصير والطويل، وهو بذلك لا يقتصر على النتائج الرقمية فحسب، بل يشمل دلالات تلك النتائج وما تعكسه من كفاءة إدارية ومالية في توجيه النشاط الاقتصادي (العراقي، 2017: 400).

وفي سياق أكثر تفصيلاً، يُعرّف الأداء المالي بأنه التعبير الكمي عن نتائج أعمال المؤسسة من خلال ما تحققه من أرباح وما تحتفظ به من توازن مالي وما تظهره من قدرة على استثمار مواردها بكفاءة، لذلك فهو يمثل مرآة تعكس نجاح الإدارة أو ضعفها في إدارة الجوانب التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (محمد وشنيور، 2023: 461-462). ويُنظر إليه أيضاً بوصفه مقياساً لتحليل الوضع المالي للمؤسسة وتحديد قدرتها على تعظيم القيمة وتحقيق الاستقرار المالي، ولا سيما عند مقارنته عبر فترات زمنية مختلفة أو بين مؤسسات متشابهة النشاط (العطاب، 2017: 507). وفي الأدبيات الأجنبية، يُطرح الأداء المالي باعتباره مؤشراً أساسياً لقياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاقتصادية وتعزيز مركزها التنافسي من خلال نتائجها المالية المحققة (Nimer, et al., 2024: 808).

2- أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي من كونه وسيلة رئيسة للحكم على نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، إذ يوفر صورة واضحة عن كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة وتحويلها إلى نتائج مالية ملموسة. ومن خلاله يمكن التعرف على نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على تحقيق الأرباح والمحافظة على السيولة والتوازن المالي، فضلاً عن استعماله أداة لتقويم السياسات المالية والإدارية التي تعتمدها الإدارة في ممارسة أعمالها (السعدي وكريم، 2024: 262). كما أن أهمية الأداء المالي تتجلى في كونه معياراً للحكم على سلامة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها، وهو ما يجعله أساساً لاتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية والاستثمارية (العراقي، 2017: 401).

وتتسع أهمية الأداء المالي لتشمل دوره في دعم الرقابة والتخطيط والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة، لأنه يتيح تقييم نتائج المؤسسة بصورة موضوعية ويساعد على اكتشاف الانحرافات ومعالجة مواطن الخلل في الوقت المناسب. كما أنه يمثل أداة مهمة للمستثمرين والدائنين والجهات الرقابية في الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق العائد المناسب وإدارة المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي (محمد وشنيور، 2023: 462). ومن ناحية أخرى، فإن قياس الأداء

كعباش وبن صالح، 2019: 26). كما عرفه (العبودي وآخرون، 2020: 11) بأنها منهج متكامل يهدف إلى الكشف عن المخاطر المالية المختلفة وتقدير حجمها واحتمالاتها، ثم اختيار البدائل المناسبة لمواجهتها والحد من انعكاساتها على الأداء والنتائج المالية للمؤسسة. ومن زاوية أكثر تحديداً، فإن إدارة المخاطر المالية تمثل نشاطاً يرتبط بإدارة تعرض المؤسسة لمخاطر السوق والائتمان والسيولة وغيرها من المخاطر التي قد تؤثر في موجوداتها وتدفقاتها النقدية وربحياتها، وذلك من خلال استخدام أدوات كمية وإجرائية تساعد على التنبؤ بالمخاطر والاستجابة لها في الوقت المناسب. ولهذا فإنها تُفهم بوصفها عملية تبدأ بتحديد المخاطر ومصادرها، ثم قياسها وتقويمها، وبعد ذلك وضع البدائل والسياسات التي تكفل الرقابة عليها وتقليل آثارها المحتملة (سعد وجمعة، 2023: 3). كما أن إدارة المخاطر المالية ترتبط بصنع القرار المالي الرشيد، لأنها توفر للإدارة قاعدة معلومات تساعد على اختيار البديل الأقل خطراً والأكثر ملائمة لأهداف المؤسسة المالية والاستثمارية (عبد الله وآخرون، 2024: 3). وفي الأدبيات الأجنبية، يُنظر إلى إدارة المخاطر المالية بوصفها جزءاً من الإدارة الشاملة للمخاطر في المؤسسة، إذ تسهم في التعرف على المخاطر التي تواجه الشركة والتعامل معها ضمن إطار متكامل يهدف إلى حماية القيمة وتعزيز القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية (Nocco & Stulz, 2006: 9-10).

2- أهمية إدارة المخاطر المالية

تتبع أهمية إدارة المخاطر المالية من كونها تمثل وسيلة أساسية لحماية المؤسسة من التقلبات والخسائر غير المتوقعة التي قد تنتج عن تغيرات البيئة المالية، ولا سيما في المؤسسات المصرفية التي تتسم أعمالها بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر. فهي تساعد على التنبؤ بالمشكلات المحتملة قبل وقوعها، وتدعم القدرة على اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة، بما يسهم في الحد من الخسائر وتحقيق درجة أعلى من الاستقرار المالي. ولهذا تُعد إدارة المخاطر المالية أداة مهمة لضمان الاستمرارية، والمحافظة على التوازن بين العائد والمخاطرة، وتحسين قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية (بن كعباش وبن صالح، 2019: 27).

كما أن أهميتها تتجلى في دورها في تدعيم المركز المالي للمؤسسة من خلال المتابعة المستمرة للمخاطر وتحليل انعكاساتها المحتملة، بما ينعكس على كفاءة الأداء وقدرة الإدارة على حماية الموارد المالية المتاحة (العبودي وآخرون، 2020: 12)، فضلاً عن أنها تسهم في تعزيز الرقابة على مصادر الخطر وتقوية إجراءات المواجهة والمعالجة قبل تفاقم آثارها (سعد وجمعة، 2023: 4).

وتتأكد أهمية إدارة المخاطر المالية أيضاً في كونها تدعم جودة القرارات الإدارية والمالية، لأنها توفر للإدارة معلومات أدق عن حجم المخاطر المحتملة وطبيعتها واحتمالاتها، الأمر الذي يساعد على اختيار البدائل المناسبة وتوجيه الموارد على نحو أكثر كفاءة. كما أن الإدارة الفاعلة للمخاطر المالية تؤدي دوراً مهماً في تقليل حالات التعثر والخسائر، وتعظيم فرص الاستقرار والنمو، ورفع كفاءة استخدام الأموال، ولا سيما في المؤسسات التي تعمل في بيئات تتسم بالتقلب وعدم اليقين (الآغا، 2020: 296). كذلك ترتبط أهميتها بقدرتها على تعزيز كفاءة الأداء المالي من خلال الحد من الآثار السلبية للمخاطر وتحسين فرص تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة (عبد الله وآخرون، 2024: 4). وفي الأدبيات الأجنبية، تُعد إدارة المخاطر المالية أداة لخلق القيمة لا لمجرد تجنب الخسائر، لأنها تسهم في ربط

وحسن، 2024: 408). كما أظهرت دراسات أخرى أن آليات الحوكمة تؤثر إيجابياً في الأداء المالي للمصارف، من خلال تحسين الانضباط المؤسسي وتفعيل أدوات الرقابة وتقوية العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، بما يعكس على الربحية والكفاءة والاستقرار المالي (بابكر وآخرون، 2024: 130). أما إدارة المخاطر المالية، فإن انعكاسها على الأداء المالي يظهر في قدرتها على تقليل الخسائر المحتملة، والحد من حالات التعثر، وتحسين توظيف الموارد في ضوء مستويات المخاطرة المقبولة، وهو ما يؤدي إلى نتائج مالية أكثر استقراراً وكفاءة. لذلك فإن المؤسسة التي تنجح في إدارة مخاطرها المالية تكون أكثر قدرة على المحافظة على سيولتها وربحياتها وتقليل تعرضها للاضطرابات المالية، الأمر الذي يعكس إيجابياً على أدائها المالي العام (البطانية، 2024: 537). وعندما تجتمع فاعلية التحكم المؤسسي مع كفاءة إدارة المخاطر المالية، فإن الأثر يكون أكثر وضوحاً في تحسين الأداء المالي، لأن التحكم المؤسسي يوفر البيئة الرقابية والتنظيمية، في حين تتولى إدارة المخاطر تقليل الانكشاف للمخاطر وتعظيم فرص الاستقرار والعائد. وفي الأدبيات الأجنبية، تؤكد بعض الدراسات أن الإدارة الفاعلة للمخاطر ترتبط بتحسين الأداء المالي للمؤسسات عندما تُمارس ضمن إطار حوكمي واضح يدعم اتخاذ القرار ويقلل من احتمالات التعرض للخسائر غير المتوقعة (Zabri et al., 2016: 510).

1.3 المبحث الثالث: الجانب الميداني للبحث

اعتمد الجانب الميداني للبحث على استمارة استبيان وزعت على عينة من المديرين في عدد من المصارف العاملة لمدينة السليمانية، وذلك بهدف جمع البيانات اللازمة حول متغيرات البحث. وقد تم اختيار المصارف باعتبارها من المؤسسات المالية المهمة التي تؤدي دوراً أساسياً في دعم النشاط الاقتصادي وإدارة الموارد المالية. كما تُعد البيئة المصرفية لمدينة السليمانية مناسبة لدراسة موضوع التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية وانعكاسهما على الأداء المالي. وبناءً على الإجابات المستلمة، تم تحليل البيانات إحصائياً للوصول إلى نتائج تساعد في اختبار فرضيات البحث.

1.3.1 أولاً: البيانات الشخصية

جدول (3) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمعلومات العامة

المعلومات العامة	الفئة	العدد	%
الجنس	ذكر	24	48.0
	أنثى	26	52.0
التحصيل الدراسي	دكتوراه	3	6.0
	ماجستير	11	22.0
	دبلوم عالي	4	8.0
	بكالوريوس	20	40.0
	دبلوم	11	22.0
	اعدادية	1	2.0
العمر	من 26 إلى 30 سنة	15	30.0
	من 31 إلى 35 سنة	12	24.0
	من 36 إلى 40 سنة	10	20.0
	من 41 إلى 45 سنة	9	18.0
	من 46 إلى 50 سنة	2	4.0
	من 51 إلى 55 سنة	0	0.0
	56 سنة فأكثر	2	4.0
عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية	من 1-5 سنة	19	38.0
	من 6-10 سنة	11	22.0
	من 11-15 سنة	5	10.0
	من 16-20 سنة	3	6.0
	من 21-25 سنة	12	24.0
	26 سنة فأكثر	0	0.0

المالي يساهم في تعزيز عملية اتخاذ القرار وفي توجيه الموارد نحو المجالات الأكثر كفاءة وربحية، مما يجعله أحد المرتكزات الأساسية لتحسين القيمة المؤسسية على المدى الطويل (العطاب، 2017: 508) وفي الدراسات الأجنبية، يُنظر إلى الأداء المالي بوصفه مؤشراً حاسماً في تقويم نجاح المؤسسة وقدرتها على دعم النمو والاستدامة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال النتائج المالية المتحققة (Nimer et al., 2024: 808-809).

1.2.4 رابعاً: التأصيل النظري للعلاقات بين متغيرات الدراسة

1- العلاقة بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية
تقوم العلاقة بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية على أساس أن التحكم المؤسسي يوفر الإطار التنظيمي والرقابي الذي يُمكن المؤسسة من التعرف على المخاطر ومتابعتها والتعامل معها بصورة أكثر فاعلية، إذ إن وضوح المسؤوليات وتفعيل دور مجلس الإدارة واللجان الرقابية وتعزيز الشفافية والإفصاح كلها عوامل تدعم بناء نظام أكثر كفاءة لإدارة المخاطر. ومن هذا المنطلق، فإن التحكم المؤسسي لا يُعد عاملاً موازياً لإدارة المخاطر فحسب، بل يمثل أحد الأسس التي تستند إليها في التطبيق، لأنه يوجه الإدارة نحو تبني سياسات واضحة لمواجهة المخاطر والحد من آثارها على الأداء المالي والاستقرار المؤسسي (آل الشبيب، 2024: 274). كما أن الدراسات المصرفية تشير إلى أن الحوكمة أو التحكم المؤسسي المصرفي تساهم في تقوية الرقابة والإفصاح وتوضيح العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة، وهو ما يعكس على كفاءة التعامل مع المخاطر المصرفية ورفع مستوى الانضباط في إدارتها (محمود ويعقوب والغبان، 2011: 3).

ويتضح من ذلك أن العلاقة بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية علاقة تكاملية، لأن نجاح المؤسسة في إدارة المخاطر يرتبط بمدى وجود قواعد مؤسسية رشيدة تضبط القرارات وتمنع الانفراد بها وتوفر المعلومات اللازمة في الوقت المناسب. فكلما كانت آليات التحكم المؤسسي أكثر فاعلية من حيث المتابعة والمساءلة والرقابة، أصبحت إدارة المخاطر أكثر قدرة على التشخيص والقياس والرقابة والمعالجة، والعكس صحيح، إذ إن ضعف التحكم المؤسسي يؤدي غالباً إلى زيادة التعرض للمخاطر وإلى قصور في اكتشافها أو الحد من آثارها. ولهذا تُعد إدارة المخاطر المالية من المجالات التي يظهر فيها الأثر المباشر للتحكم المؤسسي بوصفه أداة لتوجيه الإدارة وتعزيز قدرتها على الاستجابة للمخاطر المحتملة بصورة منظمة ومستمرة (آل الشبيب، 2024: 275)، كما أن الالتزام بقواعد الحوكمة يساهم في دعم جودة القرارات وفي رفع كفاءة النظم الرقابية التي تعتمد عليها إدارة المخاطر داخل المؤسسة (يعقوب والغنامي، 2010: 25).

2- التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية على الأداء المالي
ينعكس التحكم المؤسسي على الأداء المالي من خلال دوره في ضبط السلوك الإداري، وتعزيز الشفافية والإفصاح، وتحسين كفاءة الرقابة، وهي عناصر تؤدي مجتمعة إلى رفع جودة القرارات وفي رفع كفاءة النظم الرقابية والهدر والانحرافات، ومن ثم تحسين النتائج المالية للمؤسسة. ولهذا فإن المؤسسات التي تطبق آليات أكثر فاعلية للتحكم المؤسسي تكون أقرب إلى تحقيق أداء مالي أفضل، لأن تلك الآليات تساعد على تعظيم الاستفادة من الموارد، وتقوية الثقة في تقاريرها المالية، ورفع قدرتها على الاستمرار والنمو في بيئة الأعمال التنافسية (عجيل

- **Publisher:** University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034
- **Journal Website** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, Volume: [1], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12569]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

جدول (4) وصف الابعاد (التحكم المؤسسي)

النتيجة	الانحراف المعياري	الانحراف النسبي	المتوسط	المحور				
				لا اتفق بشدة	لا اتفق	اتفق حد ما	اتفق بشدة	المتوسط
Results	RI	S.D	Mean	%	%	%	%	%
اتفق	79.20	1.03	3.96	1	4	9	18	18
				2.00	8.00	18.00	36.00	36.00
اتفق	71.20	0.95	3.56	2	2	20	18	8
				4.00	4.00	40.00	36.00	16.00
متأكد غير	64.40	1.02	3.22	2	10	18	15	5
				4.00	20.00	36.00	30.00	10.00
اتفق	72.00	0.99	3.60	1	5	17	10	7
				2.00	10.00	34.00	34.00	20.00
اتفق	78.40	0.85	3.92	1	2	8	28	11
				2.00	4.00	16.00	56.00	22.00
اتفق	78.40	0.83	3.92	0	1	16	19	14
				0.00	2.00	32.00	38.00	28.00
اتفق	79.60	0.91	3.98	0	2	15	15	18
				0.00	4.00	30.00	30.00	36.00
اتفق	81.20	0.98	4.06	1	2	10	17	20
				2.00	4.00	20.00	34.00	40.00
اتفق	77.60	0.8	3.88	0	2	13	24	11
				0.00	4.00	26.00	48.00	22.00
اتفق	79.20	0.92	3.96	0	3	13	17	17
				0.00	6.00	26.00	34.00	34.00
اتفق	74.80	0.83	3.74	0	1	22	16	11
				0.00	2.00	44.00	32.00	22.00
اتفق	75.20	0.96	3.76	1	2	18	16	13
				2.00	4.00	36.00	32.00	26.00
اتفق	79.20	0.97	3.96	1	4	6	24	15
				2.00	8.00	12.00	48.00	30.00
اتفق	73.60	0.89	3.68	1	3	15	23	8
				2.00	6.00	30.00	46.00	16.00
اتفق	74.00	0.84	3.70	0	4	15	23	8
				0.00	8.00	30.00	46.00	16.00
اتفق	68.80	0.97	3.44	1	6	21	14	8
				2.00	12.00	42.00	28.00	16.00
المجموع	75.40	0.95	3.77	12	53	236	304	195
				1.50	6.63	29.50	38.00	24.38

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

يظهر من الجدول (3) توزيع الأشخاص الذين شاركوا في البحث وفقاً لمعلوماتهم الديموغرافية. كان هناك خمسون شخصاً في المجموع. النتائج تظهر أن هناك توازناً بين الجنسين، حيث كانت نسبة النساء حوالي 52%، أي 26 امرأة، ونسبة الرجال حوالي 48%، أي 24 رجلاً. هذا يعني أن الجنسين كانا ممثلين بشكل جيد. من حيث التعليم، كانت نسبة الأشخاص الذين حصلوا على شهادة البكالوريوس الأعلى، حيث كانوا 40%، أي 20 شخصاً. ثم جاءت الماجستير والدبلوم بنسبة متساوية، حيث كان كل منهما 22%. الباقي توزع على الدبلوم العالي، الدكتوراه، الإعدادية، وإعدادية فما دون. هذا يعني أن هناك تنوعاً في مستويات التعليم، ولكن معظم الأشخاص لديهم تعليم جامعي. أما عن العمر، فقد كانت معظم الأشخاص بين 26 - 31 سنة، حيث كانت نسبة 30%. ثم جاءت الفئة بين 31 - 35 سنة بنسبة 24%، ثم بين 36 - 39 سنة بنسبة 20%، وأخيراً بين 40 - 45 سنة بنسبة 18%. الفئات الأكبر سناً كانوا أقل من ذلك. هذا يعني أن غالبية الأشخاص كانوا من الفئات العمرية الشابة والمتوسطة. من حيث سنوات الخدمة، كانت معظم الأشخاص لديهم خبرة بين 1 - 5 سنوات، حيث كانت نسبة 38%. ثم جاءت الفئة بين 6 - 10 سنوات بنسبة 22%. هذا يعني أن غالبية الأشخاص لديهم خبرة مهنية حديثة إلى متوسطة. أخيراً، توزيع الأشخاص حسب المصارف يظهر تنوعاً في أماكن العمل. كان هناك مصرف (X) بنسبة 24%، ثم مصرف حكومي سروري بنسبة 22%. باقي المصارف كانت لديها نسب متقاربة، كل منها 18%. هذا يعزز من تمثيل العينة لمختلف المؤسسات المصرفية محل الدراسة.

1.3.2 ثانياً: تحليل الاجابات واختبار فرضيات البحث

أداة الدراسة: تم بناء استبيان مكون من محورين ، خصص الأول للبيانات الشخصية، بينما خصصت الأخرى ل (أثر التحكم المؤسسي في تعزيز إدارة المخاطر المالية وانعكاسه على الأداء المالي)، باستخدام سلم مقياس ليكرت الخماسي، وعليه، يصبح توزيع قيمة متوسطات الأوزان كما يلي : من 1 إلى 1.79 (غير موافق بشدة)، من 1.80 إلى 2.59 (غير موافق)، من 2.60 إلى 3.39 (محايد)، من 3.40 إلى 4.19 (موافق)، من 4.20 إلى 5 (موافق بشدة).

تحليل آراء واجابات أفراد العينة حول متغيرات البحث: تم تحليل الاجابات بشأن فقرات الاستبانة باستخدام التحليلات الاحصائية كالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واهمية النسبية لكل من متغيري البحث والمتمثلة (أثر التحكم المؤسسي في تعزيز إدارة المخاطر المالية وانعكاسه على الأداء المالي: دراسة ميدانية لعينة من المصارف في محافظة السليمانية)، باستخدام برنامج (SPSS V.24).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

يتضح من بيانات جدول (4) الخاصة بالتوزيعات التكرارية (النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية) المتعلقة بالتوزيعات التكرارية للمتغيرات التفسيرية في (التحكم المؤسسي)، أن لدينا متوسط حسابي يبلغ (3.77)، مع انحراف معياري قدره (0.95)، وأهمية نسبية تبلغ (75.4%). يشير الجدول إلى أن (24.38%) من المشاركين أكدوا أنهم "اتفق بشدة"، بينما كانت نسبة (38%) من الذين أكدوا أنهم "اتفق"، ونسبة (29.5%) من الذين أشاروا إلى أنهم "اتفق إلى حد ما"، وبينما كانت نسبة (6.63%) للذين أشاروا إلى أنهم "لا اتفق"، ونسبة (1.5%) للذين أشاروا إلى أنهم "لا اتفق بشدة".

جدول (5) وصف المتغيرات (إدارة المخاطر المالية)

المحور	لا اتفق بشدة تكرار	لا اتفق تكرار	أُتفق إلى حد ما تكرار	اتفق تكرار	اتفق بشدة تكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	النتيجة
Result s	RI	S.D	Mean	%	%	%	%	%	
M ₁	0	1	16	15	18	4.00	0.88	80.00	اتفق
	0.00	2.00	32.00	30.00	36.00				
M ₂	0	3	11	27	9	3.84	0.79	76.80	اتفق
	0.00	6.00	22.00	54.00	18.00				
M ₃	2	10	14	12	12	3.44	1.18	68.80	اتفق
	4.00	20.00	28.00	24.00	24.00				
M ₄	2	2	20	15	11	3.62	1.01	72.40	اتفق
	4.00	4.00	40.00	30.00	22.00				
M ₅	1	3	13	22	11	3.78	0.93	75.60	اتفق
	2.00	6.00	26.00	44.00	22.00				
M ₆	2	4	16	18	10	3.60	1.03	72.00	اتفق
	4.00	8.00	32.00	36.00	20.00				
M ₇	0	4	14	17	15	3.86	0.95	77.20	اتفق
	0.00	8.00	28.00	34.00	30.00				
M ₈	1	5	10	20	14	3.82	1.02	76.40	اتفق
	2.00	10.00	20.00	40.00	28.00				
المجموع	8	32	114	146	100	3.75	0.97	75.00	اتفق
ع	2.00	8.00	28.50	36.50	25.00				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

يتضح من بيانات جدول (5) الخاصة بالتوزيعات التكرارية (النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية) المتعلقة بالتوزيعات التكرارية للمتغيرات التفسيرية في (إدارة المخاطر المالية)، أن لدينا متوسط حسابي يبلغ (3.75)، مع انحراف معياري قدره (0.97)، وأهمية نسبية تبلغ (75%). يشير الجدول إلى أن (25%) من المشاركين أكدوا أنهم "اتفق بشدة"، بينما كانت نسبة (36.5%) من الذين أكدوا أنهم "اتفق"، ونسبة (28.5%) من الذين أشاروا إلى أنهم "أُتفق إلى حدٍ ما"، بينما كانت نسبة (8%) للذين أشاروا إلى أنهم "لا اتفق"، ونسبة (2%) للذين أشاروا إلى أنهم "لا اتفق بشدة".

جدول (6) وصف المتغيرات (الأداء المالي)

المحور	لا اتفق بشدة تكرار	لا اتفق تكرار	أُتفق إلى حد ما تكرار	اتفق تكرار	اتفق بشدة تكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	النتيجة
Results	RI	S.D	Mean	%	%	%	%	%	
X ₁	0	3	8	18	21	4.14	0.9	82.80	اتفق
	0.00	6.00	16.00	36.00	42.00				
X ₂	0	5	6	22	17	4.02	0.94	80.40	اتفق
	0.00	10.00	12.00	44.00	34.00				
X ₃	1	0	21	7	21	3.94	1.02	78.80	اتفق
	2.00	0.00	42.00	14.00	42.00				
X ₄	1	4	16	21	8	3.62	0.92	72.40	اتفق
	2.00	8.00	32.00	42.00	16.00				
X ₅	0	4	8	25	13	3.94	0.87	78.80	اتفق
	0.00	8.00	16.00	50.00	26.00				
X ₆	1	3	15	19	12	3.76	0.96	75.20	اتفق
	2.00	6.00	30.00	38.00	24.00				
X ₇	0	3	10	24	13	3.94	0.84	78.80	اتفق
	0.00	6.00	20.00	48.00	26.00				
X ₈	1	3	20	17	9	3.60	0.93	72.00	اتفق
	2.00	6.00	40.00	34.00	18.00				
X ₉	0	3	17	15	15	3.84	0.93	76.80	اتفق
	0.00	6.00	34.00	30.00	30.00				
X ₁₀	0	4	8	24	14	3.96	0.88	79.20	اتفق
	0.00	8.00	16.00	48.00	28.00				
X ₁₁	2	2	11	20	15	3.88	1.02	77.60	اتفق
	4.00	4.00	22.00	40.00	30.00				
X ₁₂	0	3	8	22	17	4.06	0.87	81.20	اتفق
	0.00	6.00	16.00	44.00	34.00				
X ₁₃	0	2	8	27	13	4.02	0.77	80.40	اتفق
	0.00	4.00	16.00	54.00	26.00				
X ₁₄	2	2	10	20	16	3.92	1.03	78.40	اتفق
	4.00	4.00	20.00	40.00	32.00				
X ₁₅	1	1	8	26	14	4.02	0.84	80.40	اتفق
	2.00	2.00	16.00	52.00	28.00				
X ₁₆	0	5	16	20	9	3.66	0.89	73.20	اتفق
	0.00	10.00	32.00	40.00	18.00				
المجموع	9	47	190	327	227	3.90	0.90	78.00	اتفق
	1.13	5.88	23.75	40.88	28.38				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

يتضح من بيانات جدول (6) الخاصة بالتوزيعات التكرارية (النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية) المتعلقة بالتوزيعات التكرارية للمتغيرات التفسيرية في (الأداء المالي)، أن لدينا متوسط حسابي يبلغ (3.9)، مع انحراف معياري قدره (0.90)، وأهمية نسبية تبلغ (78%). يشير الجدول إلى أن (28.38%) من المشاركين أكدوا أنهم "اتفق بشدة"، بينما كانت نسبة (40.88%) من الذين أكدوا أنهم "اتفق"، ونسبة (23.75%) من الذين أشاروا إلى أنهم "أُتفق إلى حدٍ ما"، بينما كانت نسبة (5.88%) للذين أشاروا إلى أنهم "لا اتفق"، ونسبة (1.13%) للذين أشاروا إلى أنهم "لا اتفق بشدة".

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

جدول (8) معامل التفسير و التنبؤ للنموذج

المتغير	R^2	$Adj R^2$	Q^2
إدارة المخاطر المالية	0.679	0.673	0.679
الأداء المالي	0.403	0.378	0.403

يبين الجدول (8) قيم بعض المعاملات للنموذج، وهي معامل التحديد R^2 ، ومعامل التحديد المعدل $Adj R^2$ ، ومعامل القدرة التنبؤية Q^2 ، هذه المعاملات يتم حسابها لكل من المتغير الوسيط لإدارة المخاطر المالية والمتغير التابع الأداء المالي. بالنسبة لإدارة المخاطر المالية، تشير النتائج إلى أن R^2 يساوي 0.679. هذا يعني أن 67.9% من التباين في إدارة المخاطر المالية يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج. هذه نسبة عالية جداً، مما يدل على أن النموذج لديه قدرة تفسيرية جيدة. كذلك، قيمة $Adj R^2$ هي 0.673، وهي قريبة جداً من قيمة R^2 ، هذا يشير إلى أن النموذج مستقر ولا يتأثر بعدد المتغيرات المضافة، مما يزيد من موثوقية النتائج. بالإضافة إلى ذلك، قيمة Q^2 لإدارة المخاطر المالية هي 0.679. هذه القيمة موجبة ومرتفعة، مما يشير إلى أن النموذج لديه قدرة تنبؤية قوية لإدارة المخاطر المالية. أما بالنسبة للأداء المالي، قيمة R^2 هي 0.403. هذا يعني أن النموذج يفسر 40.3% من التباين في الأداء المالي. هذه نسبة مقبولة في مجال الدراسات الإدارية والمالية. قيمة $Adj R^2$ للأداء المالي هي 0.378، وهي قريبة من قيمة R^2 ، هذا يدل على جودة النموذج وملاءمته. وأخيراً، قيمة Q^2 للأداء المالي هي 0.403. هذه القيمة موجبة، مما يشير إلى أن النموذج لديه قدرة تنبؤية مقبولة للأداء المالي. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن النموذج لديه قدرة تفسيرية وتنبؤية جيدة، خاصة لإدارة المخاطر المالية، وقدرة مقبولة على تفسير وتنبؤ الأداء المالي.

جدول (9) تقييم الدلالة الإحصائية لمسارات النموذج الهيكلي (التأثيرات المباشرة و غير مباشرة) لدور التحكم المؤسسي في إدارة المخاطر المالية و الأداء المالي

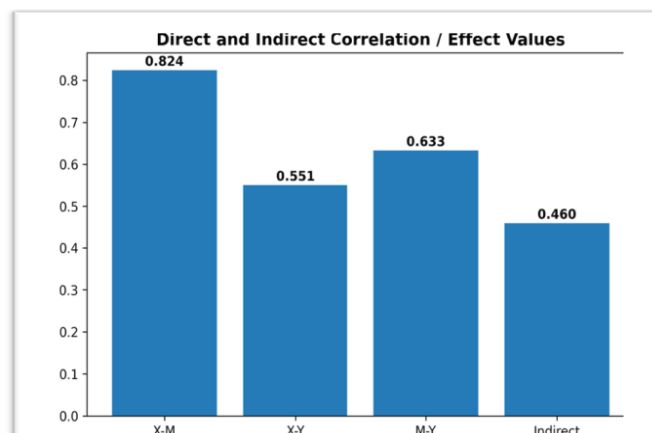
نوع العلاقة	المسار	القيمة ب	القيمة ت	المستوى المعنوية
Effect	Path	Beta	T-Test	P-value
مباشر	(Total: c) الأداء المالي > التحكم المؤسسي	0.551	4.571	0.000
مباشر	(a) إدارة المخاطر المالية > التحكم المؤسسي	0.824	10.082	0.000
مباشر	(b) الأداء المالي > إدارة المخاطر المالية	0.558	2.806	0.007
مباشر	(Direct: c') الأداء المالي > التحكم المؤسسي	0.091	0.455	0.651
غير مباشر	الأداء المالي > إدارة المخاطر المالية > التحكم المؤسسي (a*b)	0.46	2.703	0.007

جدول (7) علاقة بين المتغيرات

نوع العلاقة	المسار	القيمة	المستوى المعنوية
مباشر	إدارة المخاطر المالية > التحكم المؤسسي	0.824	0.000
مباشر	الأداء المالي > التحكم المؤسسي	0.551	0.000
مباشر	الأداء المالي > إدارة المخاطر المالية	0.633	0.000
غير مباشر	الأداء > إدارة المخاطر المالية > التحكم المؤسسي المالي	0.46	0.007
نسبة التوسط	Mediation Ratio (VAF)	83.55%	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

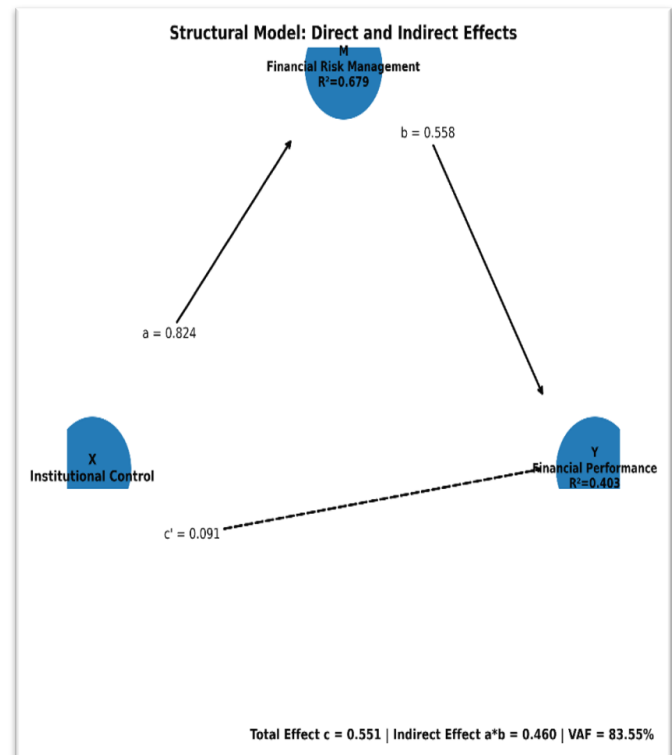
يبين الجدول (7) نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة. هذه العلاقات تشمل التحكم المؤسسي كمتغير مستقل، وإدارة المخاطر المالية كمتغير وسيط، والأداء المالي كمتغير تابع. تشير النتائج إلى وجود علاقة مباشرة قوية بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية. قيمة معامل المسار هي 0.824، ومستوى الدلالة هو 0.000، وهو أقل من 0.05. هذا يعني أن التحكم المؤسسي له تأثير كبير على إدارة المخاطر المالية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة موجبة بين التحكم المؤسسي والأداء المالي. قيمة المسار هي 0.551، عند مستوى دلالة 0.000. هذا يعني أن التحكم المؤسسي يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي. النتائج أيضاً تشير إلى وجود تأثير مباشر موجب بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي. قيمة المسار هي 0.633، ومستوى الدلالة هو 0.000. هذا يدل على أن إدارة المخاطر المالية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الأداء المالي. بالنسبة للتأثير غير المباشر، أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للتحكم المؤسسي على الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر المالية. قيمة التأثير غير المباشر هي 0.46، عند مستوى دلالة 0.007، وهو أقل من 0.05. هذا يؤكد وجود دور وسيط لإدارة المخاطر المالية. نسبة التوسط (VAF) بلغت 83.55%. هذا يعني أن إدارة المخاطر المالية تلعب دور الوسيط الجزئي المرتفع. حيث تفسر نسبة كبيرة من تأثير التحكم المؤسسي على الأداء المالي. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من تأثير التحكم المؤسسي يتم من خلال تحسين إدارة المخاطر المالية.



شكل (2) الانموذج الهيكلي لعلاقة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

1. يتضح أن التحكم المؤسسي يمثل إطاراً إدارياً ورقابياً مهماً في البيئة المصرفية، لأنه يساهم في تنظيم العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح، ويعزز الشفافية والمساءلة والانضباط المؤسسي.
2. تبين أن أبعاد التحكم المؤسسي، والمتمثلة في الشفافية والإفصاح، والمساءلة والمسؤولية، وفعالية مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية والالتزام، تُعد من المرتكزات الأساسية التي تساعد المصارف على تحسين جودة قراراتها الإدارية والمالية.
3. أظهرت الدراسة أن إدارة المخاطر المالية تُعد من الوظائف الجوهرية في العمل المصرفي، لأنها تساعد على تحديد المخاطر وتحليلها وقياسها ومتابعتها والحد من آثارها السلبية.
4. يتضح أن الأداء المالي يمثل مؤشراً مهماً للحكم على كفاءة المصارف وقدرتها على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة المالية والملاءة المالية.
5. تبين أن العلاقة بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية علاقة تكاملية، إذ إن وجود نظام مؤسسي واضح وفعال يساعد على بناء إدارة مخاطر أكثر قدرة على التشخيص والمتابعة والمعالجة.
6. أظهرت الدراسة أن تحسين الأداء المالي لا يعتمد فقط على القرارات المالية المباشرة، بل يرتبط أيضاً بمدى فاعلية التحكم المؤسسي وكفاءة إدارة المخاطر المالية داخل المصارف.
7. أظهرت نتائج الجانب الميداني أن مستوى تطبيق التحكم المؤسسي في المصارف عينة البحث جاء بدرجة اتفاق، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.77) وبأهمية نسبية بلغت (75.40%)، مما يدل على وجود إدراك جيد لأهمية ممارسات التحكم المؤسسي.
8. بينت نتائج الدراسة أن إدارة المخاطر المالية في المصارف عينة البحث جاءت بدرجة اتفاق أيضاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (3.75) وبأهمية نسبية بلغت (75%)، وهذا يشير إلى اهتمام المصارف لمدينة السليمانية بمتابعة المخاطر المالية والحد من آثارها.
9. أظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي في المصارف عينة البحث جاء بدرجة اتفاق، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (3.90) وبأهمية نسبية بلغت (78%)، مما يدل على وجود مستوى مقبول وجيد من الأداء المالي في المصارف المبحوثة لمدينة السليمانية.
10. أثبتت النتائج وجود تأثير معنوي للتحكم المؤسسي في إدارة المخاطر المالية، إذ بلغت قيمة معامل المسار (0.824) وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا يدل على أن تعزيز التحكم المؤسسي يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر المالية.
11. أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لإدارة المخاطر المالية في الأداء المالي، إذ بلغت قيمة معامل المسار (0.558) وبمستوى معنوية (0.007)، مما يعني أن كفاءة إدارة المخاطر المالية تساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف.
12. بينت نتائج اختبار الوساطة أن إدارة المخاطر المالية تؤدي دوراً وسيطاً شبه كامل في العلاقة بين التحكم المؤسسي والأداء المالي، إذ أصبح التأثير المباشر للتحكم المؤسسي في الأداء المالي غير معنوي عند إدخال المتغير الوسيط، في حين بقي التأثير غير المباشر معنوياً.

بناءً على نتائج جدول (9)، يتضح أن التحكم المؤسسي يؤثر تأثيراً معنوياً في إدارة المخاطر المالية، إذ بلغت قيمة معامل المسار (0.824) وبمستوى معنوية (0.000)، مما يدل على أن تعزيز ممارسات التحكم المؤسسي داخل المصارف يساهم بصورة واضحة في تحسين إدارة المخاطر المالية. كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لإدارة المخاطر المالية في الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.558) وبمستوى معنوية (0.007)، الأمر الذي يشير إلى أن كفاءة إدارة المخاطر المالية تنعكس إيجابياً على تحسين الأداء المالي للمصارف محل الدراسة. أما عند إدخال إدارة المخاطر المالية كمتغير وسيط، فقد انخفض التأثير المباشر للتحكم المؤسسي في الأداء المالي إلى قيمة غير معنوية، إذ بلغت قيمة معامل المسار (0.091) وبمستوى معنوية (0.651)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المقبول (0.05). وفي المقابل، جاء التأثير غير المباشر للتحكم المؤسسي في الأداء المالي عبر إدارة المخاطر المالية معنوياً، حيث بلغت قيمته (0.460) وبمستوى معنوية (0.007). وبذلك يمكن الاستنتاج أن إدارة المخاطر المالية تؤدي دوراً وسيطاً شبه كامل في العلاقة بين التحكم المؤسسي والأداء المالي، أي إن أثر التحكم المؤسسي في الأداء المالي يتحقق بدرجة أساسية من خلال تحسين إدارة المخاطر المالية داخل المصارف.



الشكل (3): الانموذج الهيكلي لمعامل التأثير بين المتغيرات الدراسة المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.24)

1.4 المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1.4.1 أولاً: الاستنتاجات

- **Publisher:** University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034
- **Journal Website** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, Volume: [1], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12569]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي. مجلة التنمية الاقتصادية، (19)، الصفحات: 1-14.

6. الدوغجي، محمد ياسين سليم (2009)، حوكمة الشركات وأهميتها في الحد من الفساد المالي والإداري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (25)، الصفحات: 269-318.
7. سعد، ملاك بن، وجمعة، بلال (2023)، إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، (37)، الصفحات: 351-372.
8. السعدي، طلال سمير، وكريم، شيركو حمه صالح (2024)، مؤشرات الأداء المالي وأثرها في نمو القيمة السوقية لوحدات الأعمال. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، (8)، الصفحات: 257-277.
9. عبد اللطيف، معروف سوسن (2007)، دور لجان التدقيق في الحوكمة المؤسسية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الفلسطينية. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، (15)، الصفحات: 359-394.
10. عبد الله، حسن جمال، وسعيد، علي حسين، ومحمد، نرمين حسن، وخليل، براء مسلم (2024)، انعكاس إدارة المخاطر المالية في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية. مجلة الراغبين للعلوم الاقتصادية والإدارية، (20)، الصفحات: 320-339.
11. العبودي، هاشم عودة مهدي، والسلطاني، علي عبد الخالق، ونعمة، غدير مالك (2020)، إدارة المخاطر المالية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي والحد من مخاطر الائتمان. مجلة كلية دجلة الجامعة، العدد (49)، الصفحات: 167-191.
12. عجيل، نور جبار، وحسن، سلوى جمعة (2024)، أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق. خزان للعلوم الاقتصادية والإدارية، (2)، الصفحات: 405-426.
13. العراقي، عبد الله سالم (2017)، الأداء المالي وأثره في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية مقارنة لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، (9)، الصفحات: 398-405.
14. العطاب، قحطان علي (2017)، أثر مؤشرات الأداء المالي في تحديد عوائد أسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (2)، الصفحات: 505-522.
15. محمد، سارة، وشنيور، دعاء (2023)، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (2)، الصفحات: 457-474.
16. محمود، سناء مهدي، ويعقوب، فيحاء عبد الله، والغبان، سنارزاق (2011)، الحوكمة المؤسسية المصرفية وأثرها في تعزيز أداء المصارف وتخفيض المخاطر: دراسة تحليلية مقارنة في عينة من المصارف العراقية والأردنية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، (6)، الصفحات: 1-18.
17. يعقوب، فيحاء عبد الله، والغنامي، فرقد فيصل جدعان (2010)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، (5)، الصفحات: 1-29.

1.4.2 ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تعزيز الاهتمام الأكاديمي بموضوع التحكم المؤسسي في القطاع المصرفي، لما له من دور مهم في دعم الاستقرار المالي وتحسين جودة الأداء الإداري والمالي.
2. يوصي البحث بزيادة الدراسات التي تربط بين التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر المالية، ولا سيما في البيئة المصرفية العراقية والكوردستانية، بهدف توسيع الفهم النظري لهذه العلاقة.
3. ضرورة تطوير الإطار المفاهيمي الخاص بإدارة المخاطر المالية في المصارف، وربطه بصورة أوضح بأبعاد التحكم المؤسسي ومؤشرات الأداء المالي.
4. يوصي البحث بإجراء دراسات لاحقة تتناول متغيرات وسيطة أو معدلة أخرى، مثل جودة الرقابة الداخلية، أو كفاءة التدقيق الداخلي، أو جودة الإفصاح المالي، لمعرفة أثرها في العلاقة بين التحكم المؤسسي والأداء المالي.
5. ضرورة اعتماد نماذج بحثية أكثر توسعاً في الدراسات المستقبلية، بحيث تشمل عينات أكبر ومصارف من محافظات أخرى، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر شمولاً وقابلية للتعميم.
6. ضرورة قيام إدارات المصارف بتعزيز ممارسات التحكم المؤسسي، ولا سيما في مجالات الشفافية والإفصاح، والمساءلة، وتفعيل دور مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية والالتزام.
7. يوصي البحث بتطوير أنظمة إدارة المخاطر المالية في المصارف، من خلال اعتماد سياسات واضحة لتحديد المخاطر وتحليلها وقياسها ومتابعتها بصورة دورية ومستمرة.
8. ضرورة اهتمام المصارف بتحسين الأداء المالي من خلال ربط القرارات المالية بإدارة المخاطر، وتعزيز مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة المالية والملاءة المالية، بما يساهم في دعم الاستقرار والاستمرارية.

2 المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر العربية

1. الأغا، رامي محمد (2020)، أثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (28)، الصفحات: 291-307.
2. آل الشبيب، حميد مجيد (2024)، دور التحكم المؤسسي المصرفي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية: دراسة استطلاعية في عينة من المصارف الأهلية العراقية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (26)، الصفحات: 264-286.
3. بأكبر، عمار؛ سعد، عباس، والعوض، آلاء (2024)، أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (8)، الصفحات: 118-133.
4. البطاينة، بثينة (2024)، أثر إدارة المخاطر المالية على تعثر الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (32)، الصفحات: 529-544.
5. بن كعباش، تقوى، وابن صالح، حسام (2024)، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة

ثانیاً: المصادر الأجنبية

1. Nimer, K.; Warrad, L.; Al Omari, R. (2024). Does Cash Flow Matter in Financial Performance? Evidence from the Gulf Cooperation Council Countries. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 14(2), pp. 808–812.
2. Nocco, Brian W.; Stulz, René M. (2006). Enterprise Risk Management: Theory and Practice. *Journal of Applied Corporate Finance*, 18(4), pp. 8–20.
3. Said, Zahraa Abdul-Monem (2025). The Effect of Corporate Governance on Financial Performance: A Review. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 21(71 Part (3), pp. 1–13.
4. Zabri, Siti M.; Ahmad, Khaw K.; Wah, Khaw J. (2016). Corporate Governance Practices and Firm Performance: Evidence from Top 100 Public Listed Companies in Malaysia. *Procedia Economics and Finance*, 35, pp. 287–296.

پوخته:

ئەم توێژینەمە ئامانجیەتی کارێگرێهەکانی حوکمرانی کۆمپانیایان لەسەر بەرزکردنەوهی ئەدای دارایی لە ڕێگەی بەرپەرستی مەترسییە دەستێشان بکات. ئەم کارە لە ڕێگەی لیکۆلینەوهی شیکارییەوه لە بۆچوونی نمونەیک لە بەرپەرستان لە چەند بانکێکی شاری سلێمانی لە هەریەک کوردستانی عێراق ئەنجام دەدات. توێژینەمە لە گەرنی حوکمرانی کۆمپانیایانە سەرچاوە دەگرت وەک چوارچۆنییەکی ڕێکخراوەیی و چاودێری کە بەشدارە لە بەرزکردنەوهی شەفافیت و ئاشکراکردن، دامەزراندنی لێپرسینەوه و بەرپرسیاریتی، چالاککردنی رۆلی دەستە بەرپەرستی، و باشتکردنی سیستەمی کۆنترۆڵکردنی ناوخۆیی. ئەمەش لە بەرامبەر داڕێژنەوهی ئەمرینی لەسەر کارایی بەرپەرستی مەترسی و باشتربوونی ئەدای دارایی بانکەکانە توێژینەمە ڕیئازیکی وەسفیی-شیکاریی گرتەبەر و پرسیارنامەیک وەک نامزای سەرەکی کۆکردنەوهی زانیاری بەکارهێنا. نمونەیک پێکھاتبوو لە (50) کارمەندی ئەم بانکەکانە لیکۆلینەوهیان لەسەر کراوە، لەوانە بەرپەرستان، سەرۆکی بەشەکان، و کارمەندانی یەکەکانی دارایی و چاودێری، بەشی بەرپەرستی مەترسی، و بەشی وردبینی ناوخۆیی. داتاكان بە بەکارهێنانی کۆمەڵیک شتواری ناماری شیکرانەوه لەسەر بنەمای SPSS وەشانی ۲۴ بۆ تاقیکردنەوهی گریمانەکانی توێژینەوه و شیکردنەوهی سروشتی پەڕمەندییەکانی نێوان گۆراوەکان.

ئەنجامی توێژینەمە ناستیکی باشی جێبەجێکردنی

حوکمرانی کۆمپانیایان و بەرپەرستی مەترسی و ئەدای دارایی لە بانکەکانی لیکۆلینەوهدا نیشان دا. هەروەها ئەنجامەکان کارێگرێهەکی بەرچاوی حوکمرانی کۆمپانیایان لەسەر بەرپەرستی مەترسی دارایی و کارێگرێهەکی بەرچاوی بەرپەرستی مەترسی لەسەر ئەدای دارایی نیشان دا. جگە لەوەش، ئەنجامەکان کارێگرێهەکی ناراستەوخۆی بەرچاوی حوکمرانی کۆمپانیایان لەسەر ئەدای دارایی لە ڕێگەی بەرپەرستی مەترسییەوه نیشان دا، ئەمەش نامزایە بۆ ئەوەی کە بەرپەرستی مەترسی دارایی رۆلێکی نێوەندگیری گەرن دەگێرێت لە بەرزکردنەوهی کارێگرێهە حوکمرانی کۆمپانیایان لەسەر ئەدای دارایی. لە ژێر رۆشنایی ئەم دۆزینەوانەدا، توێژینەمە پێشنیاری بەهێزکردنی پراکتیکەکانی حوکمرانی کۆمپانیایان دەکات لە بانکەکاندا، بەتایبەتی لە بوارەکانی شەفافیت، ئاشکراکردن و کۆنترۆڵکردنی ناوخۆیی، هەروەها پەرپەردانی سیستەمی بەرپەرستی مەترسی دارایی و تیکەڵکردنیان لە نزیکەوه لەگەڵ پڕۆسەکانی پڕیاردانی دارایی. ئەمەش بەشدار دەبێت لە باشتکردنی ئەدای دارایی و بەرزکردنەوهی سەقامگیری بانک.

وشە سەرەکییەکان: حوکمرانی کۆمپانیایان، بەرپەرستی مەترسییەکان، ئەدای دارایی، بانکەکان لە سلێمانی

Abstract

This study aimed to examine the impact of corporate governance on enhancing financial risk management and its reflection on financial performance through a field study of a sample of banks operating in Sulaymaniyah Governorate, Kurdistan Region of Iraq. The study addressed corporate governance through its dimensions, namely transparency and disclosure, accountability and responsibility, board effectiveness, and internal control and compliance, and examined its effect on financial risk management and financial performance. The study adopted the descriptive analytical approach and used a questionnaire as the main tool for data collection. A total of 59 questionnaires were distributed to the banks included in the study, of which 50 valid questionnaires were returned for analysis, while 9 questionnaires were not returned. The response rate reached 84.75%, which is considered appropriate for conducting statistical analysis and testing the study hypotheses. The general characteristics of the respondents also showed diversity in terms of gender, educational qualification, age, and years of service, which enhanced the representation of the sample in the surveyed banks.

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Website:** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12569]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

The findings revealed a good level of application of corporate governance, financial risk management, and financial performance in the surveyed banks. The results also indicated a positive and significant effect of corporate governance on financial risk management, as well as a positive and significant effect of both corporate governance and financial risk management on financial performance. Furthermore, the results showed that financial risk management plays an important mediating role in the relationship between corporate governance and financial performance. This indicates that improving corporate governance practices has a stronger reflection on financial performance when accompanied by effective financial risk management. The study recommends strengthening transparency and disclosure, activating accountability and internal control, improving the effectiveness of boards of directors, and developing financial risk management systems in a way that contributes to improving the financial performance of banks

Keywords: Corporate Governance, Financial Risk Management, Financial Performance, Transparency and Disclosure, Internal Control.